



مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
CENTRAL BANK OF THE U.A.E.

تقرير عن التطورات النقدية والمصرفية
وأسواق المال
في الإمارات العربية المتحدة
(الربع الثالث 2011)

مقدمة

يعرض هذا التقرير أهم التطورات النقدية والنشاط المصرفي وأسواق الأوراق المالية في الإمارات العربية المتحدة خلال الربع الثالث من سنة 2011.

1- التطورات النقدية

انخفض عرض النقد (ن₀)، الذي يحتوي على النقد المتداول بالإضافة إلى مجموع النقد المحتفظ به لدى البنوك (أي مجموع النقد المُصدر من طرف المصرف المركزي)، بنسبة 3.1% خلال الربع الثالث من سنة 2011، مقارنة بارتفاع بنسبة 1.1% خلال نفس الفترة من السنة السابقة، حيث بلغ عرض النقد (ن₀) 49.9 مليار درهم.

انخفض عرض النقد (ن₁)، الذي يتكون من النقد المُصدر الموجود في التداول، مضافاً إليه أرصدة الحسابات الجارية وحسابات تحت الطلب، بنسبة 3.1% خلال الربع الثالث من سنة 2011، مقارنة بانخفاض بنسبة 2.8% خلال نفس الفترة من السنة السابقة، حيث بلغ عرض النقد (ن₁) 254.0 مليار درهم.

انخفض عرض النقد (ن₂)، الذي يحتوي على (ن₁) والودائع شبه النقدية (حسابات التوفير ولأجل، بالإضافة إلى كافة الودائع بالعملات الأجنبية) بنسبة 4.5% خلال الربع الثالث من سنة 2011، مقارنة بارتفاع بنسبة 1.2% خلال نفس الفترة من السنة السابقة، حيث بلغ عرض النقد (ن₂) 813.7 مليار درهم.

انخفض عرض النقد (ن₃) الذي يحتوي على (ن₂) زائداً الودائع الحكومية لدى البنوك ولدى المصرف المركزي، بنسبة 5.6%، مقارنة بارتفاع بنسبة 1.7% خلال نفس الفترة من السنة السابقة، حيث بلغ عرض النقد (ن₃) 1004 مليار درهم.

جدول 1 : التطورات النقدية في الدولة
(المبلغ بالمليار درهم)

2011				2010				
الربع الثالث		الربع الثاني		الربع الأول		الربع الثالث		
نسبة التغير (%)	المبلغ	نسبة التغير (%)	المبلغ	نسبة التغير (%)	المبلغ	نسبة التغير (%)	المبلغ	
3.1-	49.9	3.8	51.5	3.8	49.6	1.1	45.4	عرض النقد (ن ₀)
3.1-	254.0	4.2	262.2	8.0	251.6	2.8-	225.4	عرض النقد (ن ₁)
4.5-	813.7	2.1	851.9	6.1	834.7	1.2	766.5	عرض النقد (ن ₂)
5.6-	1,003.8	1.3	1,062.7	6.5	1,048.9	1.7	961.8	عرض النقد (ن ₃)

2- تطورات القطاع المصرفي

البنوك العاملة في الدولة:

بقي عدد البنوك الوطنية عند نفس المستوى، أي 23 بنكاً في نهاية الربع الثالث من سنة 2011، بينما ارتفع عدد فروعها من 707 فرعاً في نهاية الربع الثالث من سنة 2010 إلى 757 فرعاً في نهاية الربع الثالث من سنة 2011، وعدد وحدات الخدمة المصرفية الإلكترونية التابعة لهذه البنوك من 25 وحدة إلى 26 وحدة، وعدد مكاتب الصرف من 84 مكتب إلى 87 مكتب، خلال نفس الفترة على التوالي.

بقي عدد بنوك دول مجلس التعاون العاملة في الدولة خلال الربع الثالث من سنة 2011 عند نفس المستوى، أي 6 بنوك بالإضافة إلى فرع واحد. أما بالنسبة لباقي البنوك الأجنبية، فقد بقي عددها 22 بنكاً وعدد فروعها 82 فرعاً، بينما ارتفع عدد وحدات الخدمة المصرفية الإلكترونية التابعة لهذه البنوك من 49 وحدة في نهاية الربع الثالث من سنة 2010 إلى 51 وحدة في نهاية الربع الثالث من سنة 2011، بالإضافة إلى مكتب صرف وحدة، خلال هذه الفترة.

أما فيما يتعلق بأجهزة الصرف الآلي للبنوك العاملة في الدولة فقد ارتفع عددها من 3549 جهازاً في نهاية الربع الثالث من سنة 2010 إلى 4053 جهازاً في نهاية الربع الثالث من سنة 2011 (التفاصيل في جدول 2).

جدول 2 : البنوك العاملة في الدولة

2011		2010					
الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	
							البنوك الوطنية
23	23	23	23	23	23	23	مركز رئيسي
757	745	736	732	707	699	687	فرع إضافي
26	27	29	52	25	26	25	وحدة خدمة مصرفية إلكترونية
87	86	86	86	84	76	73	مكتب صرف
							بنوك دول مجلس التعاون
6	6	6	6	6	6	6	فرع رئيسي
1	1	1	1	1	1	1	فرع إضافي
							بنوك أجنبية
22	22	22	22	22	22	22	فرع رئيسي
82	82	82	82	82	81	81	فرع إضافي
51	47	48	50	49	47	45	وحدة خدمة مصرفية إلكترونية
1	1	1	1	1	1	1	مكتب صرف
4053	3963	3846	3758	3549	3450	3354	أجهزة الصرف الآلي في الدولة

ودائع العملاء:

انخفضت ودائع العملاء لدى البنوك العاملة في الدولة بنسبة 5.2% خلال الربع الثالث من سنة 2011 لتصل إلى 1067 مليار درهم، وذلك مقارنة بزيادة بنسبة 2.8% خلال نفس الفترة من السنة السابقة، حيث بلغت 1067 مليار درهم.

رأس المال والاحتياطيات:

انخفض رأس مال واحتياطيات البنوك العاملة في الدولة، خلال الربع الثالث من سنة 2011، بنسبة 2.3%، وبلغ 262.8 مليار درهم، مع الإشارة إلى أن هذا المستوى يبقى مرتفعاً بنسبة 3.0%، مقارنة بنفس الفترة من السنة السابقة، ما مكن البنوك من تحقيق نسبة مرتفعة لملاءة رأس المال بلغت 21.2% (16.7% بالنسبة للشق الأول من رأسمال البنوك). وهي نسبة تفوق ما هو محدد بموجب أنظمة المصرف المركزي (أي نسبة 12% بالنسبة لإجمالي رأس المال ونسبة 8% بالنسبة للشق الأول من رأس المال)، وذلك ابتداء من شهر يونيو 2010، وتساعد هذه النسبة البنوك على تحمّل أعباء بناء مخصصات إضافية مقابل محفظة القروض والسلف.

القروض والسلف:

مكنت القاعدة الصلبة لودائع العملاء وملاءة رأس المال، بالتوازي مع تسهيلات دعم السيولة التي وفرتها وزارة المالية، البنوك العاملة في الدولة من المحافظة على قدرتها على منح القروض المصرفية والسلف وتسهيلات السحب على المكشوف (صافية من المخصصات العامة ومخصصات القروض السيئة والمشكوك في تحصيلها والفوائد المعلقة) التي ارتفعت بنسبة 1.8% خلال الربع الثالث من سنة 2011، مقارنة بنسبة ارتفاع قدرها 1.3%، خلال نفس الفترة من السنة السابقة، حيث بلغت 1075 مليار درهم. والجدير بالذكر أن هذه الزيادة تُعتبر معقولة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار ضعف الطلب على القروض المصرفية من قبل الشركات، بالإضافة إلى سياسة الحيطة والحذر التي اتخذتها البنوك عند منح القروض.

ارتفعت القروض الشخصية الممنوحة من طرف البنوك إلى المقيمين في الدولة، خلال الربع الثالث من سنة 2011، بنسبة 7.3% وبلغت 249.8 مليار درهم، تمثل 23% من إجمالي القروض المصرفية والسلف، كما ارتفعت خلال نفس الفترة القروض الممنوحة للحكومة بنسبة 6.4% وبلغت 106.7 مليار درهم والقروض الممنوحة للشركات بنسبة 4.6% وبلغت 390.7 مليار درهم، بينما انخفضت القروض العقارية بنسبة 0.4%، وبلغت 239.6 مليار درهم.

ونتيجة للتطورات المشار إليها أعلاه، فقد ارتفع إجمالي أصول البنوك العاملة في الدولة (صافية من المخصصات العامة ومخصصات القروض السيئة و المشكوك في تحصيلها والفوائد المعلقة) من 1584 مليار درهم في نهاية الربع الثالث من سنة 2010 إلى 1672 مليار درهم في نهاية الربع الثالث من سنة 2011 (5.6%).

جدول 3: المؤشرات المصرفية
(المبالغ بالمليار درهم، نهاية الفترة)

2011		2010		2011		2010		2011		2010	
الربع الثالث		الربع الثاني		الربع الأول		الربع الرابع		الربع الثالث			
نسبة التغير (%)	المبلغ	نسبة التغير (%)	المبلغ	نسبة التغير (%)	المبلغ	نسبة التغير (%)	المبلغ	نسبة التغير (%)	المبلغ	نسبة التغير (%)	المبلغ
2.0-	1,672.1	0.7	1707.0	5.6	1695.9	1.3	1605.6	3.0	1584.3		إجمالي الأصول
2.4-	88.5	5.2	117.9	19.3	112.1	28.8	94.0	8.2	73.1		استثمارات البنوك في شهادات إيداع المصرف المركزي
5.2-	1,067.3	1.9	1126.0	5.3	1105.1	3.6	1049.6	2.8	1013.3		إجمالي الودائع ⁽¹⁾
1.8	1,075.2	0.8	1056.4	1.6	1048.1	0.7-	1031.3	1.3	1038.4		القروض والسلف والسحب على المكشوف ⁽²⁾
0.4-	239.6	2.6	240.6	1.3-	234.5	1.6	237.6		233.9		القروض العقارية
7.3	249.8	0.0	248.0	0.3	247.9	0.1	247.1	0.5	246.9		القروض الشخصية الممنوحة للمقيمين
4.6	390.7	2.2-	373.5	0.3	382.0	1.9-	380.7	0.3	388.2		القروض الممنوحة للشركات
6.4	106.7	1.7-	100.3	1.8	102.0	0.3	100.2	8.1	99.9		القروض الممنوحة للحكومة
2.3-	262.8	0.7-	268.9	5.8	270.8	0.4	256.0	0.0	255.1		رأس المال والاحتياطيات
	21.0		%21.0		%20.7		%20.8		%20.4		نسبة ملاعة رأس المال
	%16.7		%16.4		%16.1		%16.1		%15.7		- بما في ذلك الشق الأول (Tier 1)

- (1) لا تشمل الودائع فيما بين البنوك والشيكات المصرفية، ولكن تشمل التأمينات التجارية
(2) صافية من المخصصات العامة ومخصصات القروض السيئة والمشكوك في تحصيلها والفوائد المعلقة

وفاق بازل:

وفيما يتعلق بتنفيذ متطلبات وفاق "بازل 3" الذي تم اعتماده إثر الأزمة المالية العالمية الأخيرة، بهدف تعزيز الشق الأول من رأس مال البنوك (Tier 1) بما لا يقل عن نسبة 7%، وكما تمت الإشارة أعلاه تتمتع البنوك العاملة في الدولة تتمتع بنسبة ملاءة رأس مال من الشق الأول بلغت 16.7% في نهاية الربع الثالث من سنة 2011. لذلك، فإن المصرف المركزي يعمل حالياً على صياغة نظام جديد يحدد متطلبات السيولة لدى البنوك.

تجدر الإشارة أيضاً إلى أن المصرف المركزي قام في بداية سنة 2011 باستبيان رأي البنوك حول أدوات السيولة المتوفرة لديها. وتبين بناء على ذلك أن أحد أهم تحديات تطبيق متطلبات بازل 3 في الدولة يتمثل في عدم وجود سوق نشطة للسندات الحكومية وسندات شركات القطاع الخاص عالية التصنيف، التي تدخل ضمن تعريف بازل 3 للأصول المصرفية ذات الدرجة العالية من السيولة والمؤهلة للاستخدام "Eligible Liquid Assets".

الأصول بالعملة الأجنبية:

ارتفعت الأصول بالعملة الأجنبية للمصرف المركزي من 199.1 مليار درهم في نهاية الربع الثاني إلى 207.2 مليار درهم في نهاية الربع الثالث لسنة 2011، بينما انخفضت الأصول الأجنبية للبنوك العاملة في الدولة من 260.9 مليار درهم إلى 245.4 مليار درهم، وبذلك، انخفض إجمالي الأصول الأجنبية للقطاع المصرفي من 460.0 مليار درهم إلى 452.6 مليار درهم.

جدول 4 : الأصول الأجنبية للمصرف المركزي والبنوك العاملة في الدولة
(بالمليار درهم، نهاية الفترة)

2011			2010			
الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	
207.2	199.1	183.1	153.4	132.7	122.1	المصرف المركزي*
245.4	260.9	261.4	233.5	226.2	216.8	البنوك العاملة في الدولة
452.6	460.0	444.5	386.9	358.9	338.9	المجموع

*

(36.7)

3- القيم في أسواق الأوراق المالية في الدولة

انخفض المؤشر العام لأسعار الأسهم في أسواق الأوراق المالية العاملة في الدولة بنسبة 5.8% خلال الربع الثالث من سنة 2011، اثر ارتفاع بنسبة 2.6% خلال الربع الثاني من السنة، أما القيمة السوقية للشركات المدرجة في هذه الأسواق فقد انخفضت من 386.0 مليار درهم في نهاية الربع الثاني من السنة إلى 363.9 مليار درهم في نهاية الربع الثالث، بينما انخفض التداول الشهري من 5.4 مليار درهم خلال شهر يونيو من سنة 2011 إلى 2.7 مليار درهم خلال شهر سبتمبر من نفس السنة.

بقي مضاعف سعر السهم (سعر السهم في السوق المالية على صافي الربح لكل سهم – P/E) عند مستوى 14.9 مرة في سوق أبوظبي للأوراق المالية و 29.1 مرة في سوق دبي المالي، كما في نهاية الربع الثالث من سنة 2011 (التفاصيل في جدول 5).

جدول 5: مؤشرات سوق الإمارات للأوراق المالية
(نهاية الفترة)

2011	2010
------	------

سبتمبر	يونيو	مارس	يونيو	مارس	
129	129	128	132	133	عدد الشركات المُدرجة
2470.8	2,623.1	2556.9	2435.8	2892.8	المؤشر العام لأسعار الأسهم
%5.8-	%2.6	% 3.7-	%15.8-	%4.4	نسبة التغيير خلال الفترة
363.9	386.0	373.9	359.1	422.5	القيمة السوقية (مليار درهم)
48.2	38.2	18.4	66.2	39.2	قيمة التداول التراكمي
2.7	5.4	8.0	6.0	19.6	قيمة التداول الشهري (مليار درهم)
					مضاعف سعر السهم (P/E Ratio):
14.84	19.31	18.06	10.82	10.87	- سوق أبوظبي للأوراق المالية
29.06	27.10	26.01	29.21	--	- سوق دبي المالي

المصدر: هيئة الأوراق المالية والسلع وبلومبيرج بالنسبة لمضاعف سعر السهم.